

المبسوط في فقه الإمامية

[187] فيه سقفا أو علق فيه قنديلا فوق على إنسان فمات أو تعقل بالبادية فوق فمات، فإن كان بإذن الإمام فلا ضمان، وإن كان بغير إذنه فعلى ما مضى من الخلاف، وأصل هذا كله البئر وكل موضع قلنا عليه الضمان معناه الدية عندنا في ماله، وعندهم على عاقبته والكفارة في ماله بلا خلاف. إذا بني حايطا في ملكه فوق فأتلف أنفسا وأموالا ففيه خمس مسائل: أحدها بناء مستويا في ملكه فسقط دفعة واحدة فلا ضمان لأن له أن يفعل في ملكه ما شاء من غير تفريط، كما لو حفر في ملكه بئرا فوق فيها إنسان فلا ضمان عليه. الثانية بناء ما يلا إلى ملكه فوق فأتلف فلا ضمان له، لأن له أن يصنع في ملكه ما شاء. الثالثة بناء ما يلا إلى الطريق فعليه الضمان لأن الانسان إنما له أن يرتفق بهذا الطريق بشرط السلامة فأما إن أتلف أشياء فعليه الضمان كمن أشرع جناحا إلى طريق المسلمين فوق على إنسان فقتله فعليه الضمان. الرابعة بناء مستويا في ملكه فمال بنفسه إلى ملكه فلا ضمان لأنه لو بناه ما يلا في الأصل إلى ملكه كان لا ضمان. الخامسة بناء مستويا في ملكه فمال إلى الطريق ثم وقع قال قوم لا ضمان عليه، وقال بعضهم عليه الضمان، لأنه يستحق إزالته عليه، بدليل أن للحاكم مطالبته بنقصه، والأول أقوى لأنه بناء في ملكه ومال بغير فعله فوجب ألا يضمن. إذا كان حايط بين دارين تشقق وتقطع وخيف عليه الوقوع غير أنه مستو ما مال إلى دار أحدهما فلا يملك أحدهما مطالبة جاره بنقصه، لأنه ما حصل في ملك واحد منهما في هواء ولا غيره، فإن مال إلى دار أحدهما كان لمن مال إلى داره مطالبة شريكه بنقصه، لأن الحايط إذا مال إلى هواء دار الجار فقد حصل في ملكه، وله مطالبته بإزالته، كما لو عبر غصن من شجرته إلى دار جاره فإنه يطالب بإزالته بتعريض أو قطع. وعندنا أن المسألة الخامسة إذا بناه مستويا في ملكه فمال إلى الطريق أو إلى دار جاره فقد قلنا أنه قال قوم لا ضمان سواء أشهد أو لم يشهد، أو طالبه بنقصه أو لم